المحتويات

تمهيد ،،،،،،،،،،، ٧

التداول اللفظي لمفهوم الجندر،،،،، ١٣

المعنى الدلالي لمفهوم الجندر،،،،، ١٩

المبادئ المفاهيمية الأساسية للجندر،،، ٢٧

الجندر ومفهوم التمكين،،،،،،،،،،، ٣٣

أنموذج للتطبيق الجندري_إدماج الجندر،، ٣٩

وقفة أخيرة،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، ٤٣

الملاحق

ملحق رقم(١)،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، ٤٩

ملحق رقم(٢)،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، ٥١

الهوامش،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، ٥٥

تمهيد..

لعل شيوع مفهوم الجندر الذي ظهر في الفترة الأخيرة في جميع القطاعات المهتمة بالتنمية والتطوير والتي صارت تحدد إستراتيجيتها من خلال التحول من منهجية تمكين المرأة إلى مساواة الجندر، لكون هذه المنهجية تخاطب المجتمع ككل ولا يمكن حصرها في فئة معينة من النساء وحدهن، مما يؤدي الى تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية بحيث تمكن المراة والرجل على حد سواء من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أوضاع المرأة وتمكينها عبر تحسين العلاقات الاجتماعية في المجتمع .

إلى جانب زيادة النفوذ السياسي للمرأة وتحقيق مشاركتها في عملية صنع القرارات الاقتصادية والقانونية وليس السياسية والاجتماعية فحسب. مما يعني بالضرورة عدم تجاهل قضية المساواة بين المرأة والرجل في الأمور الحياتية المتباينة والمتعددة والمتنوعة.

الأمر الذي يقتضي منا وقفة تعريفية ومنهجية تحليلية لمعرفة مضمونه وأطره وتطبيقاته في قضايا المرأة على وجه العموم،بعدما تحولت هذه القضايا إلى برامج للأمم المتحدة_التي تبنت نشر هذا المفهوم في منتصف السبعينات عندما ظهر مفهوم التمييز ضد المرأة_،لتغدو قضايا المرأة جزءا لا يتجزأ من المواقف والمواثيق والتعهدات والبيانات الدولية التي تندرج في مجال حقوق الإنسان للمرأة فيما بعد.

وعلى الرغم من التنوع الثقافي للمجتمعات- والتي لابد من أن تراعي في نشر المفهوم- وتباين خصوصياتها الثقافية في النظر إلى الجندر بين القبول والرفض،إلى أن هذه الثقافات والمجتمعات تكاد تتداول مصطلح او مفهوم الجندر بوصفه مفهوم عاميا أو دوليا،تداوليا حقوقيا، وتداولا سلطويا سياسيا ودينيا، وتداولا أخلاقيا وقانونيا ولا سيما في مجتمع متنوع العرقيات والهويات والانتماءات والثقافات، بما يحدد نقاط التشابه والالتقاء على مضمونه رغم عدم الاتفاق على منهجية معينة للبحث فيه .(١)

مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تعديل أنظمة التمايز الاجتماعي كالمركز الاجتماعي والانتماء الطبقي والعرقي أو الطائفي أو العمري أو الحالة الاجتماعية أو الموقع في الأسرة.لكون التحليل الاجتماعي على وفق مفهوم الجندر يكشف عن الأسلوب الذي بموجبه تتأسس تبعية المرأة للرجل أو سيطرة الرجل في المجتمع،ومن ثم هذه التبعية أو تلك السيطرة عرضة للتغيير او ربما للإلغاء عبر الزمن .

وتجدر الإشارة إلى قبول مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في مجتمعنا العراقي والعربي مفهوم الجندر عبر تبني ونشر ثقافة الجندر عبر تبني ونشر ثقافة الجندر او النوع الاجتماعي ' الذي يعني التساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وتحقيق العدالة بينهما في المواقف والممارسات ' في إشارة واضحة على الدور الاجتماعي الذي يتغير بتغير الزمان والمكان ' لان كل منهما هو شريك للآخر في المجتمع اقتصاديا وسياسيا وإداريا وصولا إلى التكامل بين المرأة والرجل في مسيرة المجتمع لان القرار الصحيح في المجتمع لابد أن يكون ثنائيا أي للمرأة والرجل . مما يدل على كون مميزات المرأة والرجل هي مميزات تتصل بعلاقاتهما الاجتماعية تحت تأثير العوامل الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية والتاريخية والدينية وتحدد أدوارها وأدواره .

بمعنى آخر النظر إلى المرأة والرجل من خلال ما يربط بينهما ثقافيا من روابط اجتماعية وحضارية ومهنية متغيرة بتغير الأدوار وتنوعها .

وهكذا تطور مفهوم الجندر من مصطلح لغوي الى نظرية وإيديولوجية لحركة نسويه واضحة المعالم في اغلب المجتمعات الدولية .

لهذا لم يقتصر تبني النوع الاجتماعي على النساء فقط بل تبناه النشطاء من الرجال أيضا، الأمر الذي أدى إلى انتشار مفهوم الجندر بشكل ملحوظ في أوساط المجتمع العراقي والعربي ، بل تزايد استخدام المفهوم في جميع القطاعات المهتمة بمسائل التنمية والسكان وتنظيم الأسرة والمساواة والإنصاف وتمكين المرأة ، عبر تنظيم ورشة العمل التي تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي في ميادين الحياة كافة السياسية والبرلمانية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية لنشر الثقافة الصحيحة حول الجندر.

في مقابل تخوف البعض الآخر من الرجال وحتى النساء من فكرة المساواة في الحقوق والواجبات لا سيما النساء المقتنعات بالسلطة الذكورية المنطلق من تربيتهن التي اقنعتهن بمحدودية دورهن في المجتمع، وهكذا تغدو المرأة عائقا دون نشر ثقافة الجندر أو النوع الاجتماعي.إلى جانب الرجال المثقفين الذين يرفضون مسالة التساوي أو المساواة على الرغم من تبنيهم عمل المرأة وتأكيد دورها في المجتمع،وهؤلاء يشكلون أيضا عائقا دون نشر ثقافة الجندر.

ويجدر التأكيد على كون مفهوم الجندر ليس هو ترديدا لمفهوم حقوق المرأة. وهو ما يؤشر فهما خاطئا لدى المهتمين بقضايا المرأة ،لأنه يتعلق بانتهاك هذه الحقوق .

تداول مفهوم الجندر في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤_ الذي لم يتحدد مضمونه أو معناه بعد _ حيث ورد ذكره في (٥١) موضعا من هذه الوثيقة ' منها ما جاء في الفقرة التاسعة عشر من المادة الرابعة من نص الإعلان الذي يدعو إلى تحطيم كل التفرقة الجندرية . وما تجدر الإشارة إليه كون المصطلح لم يتم الانتباه إليه من المشاركين لان ترجمته الى اللغة العربية وردت بمعنى (الذكر / الأنثى).

وفي مؤتمر بكين عام ١٩٩٥_ مؤتمر المرأة العالمي الرابع_ ظهر مفهوم الجندر بشكل واضح في وثيقته النهائية ' إذ تكرر مصطلح الجندر (٢٣٣) مرة وفي النسخة الانكليزية ذكر المصطلح (٢٥٤) مرة . الأمر الذي اوجب معرفته والوقوف على معناه كمعرفة أصوله اللغوية ونشأته وتطوره الدلالي .

بعدما رفض تعريف الجندر بالذكر والأنثى المذكور في مؤتمر السكان وإصرار المشاركون على وضع تعريف شامل له يتناول الحياة غير النمطية كسلوك اجتماعي . واعتبر مصطلح الجندر على وفق وروده في وثيقة المؤتمر أساسا للمساواة بين الجنسين وإلغاء الفوارق التي تهضم حقوق المراة ' اذ اتى المؤتمر بثوابت تنموية جديدة .

وفي وثائق مؤتمر روما الخاص بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام١٩٨٨ الذي يرتكز بكل وضوح على نص قانوني مفاده:"كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر تشكل جريمة ضد الإنسانية".

وتجدر الإشارة إلى تداول مصطلح الجندر في تعريف الجرائم بالغة الانكليزية، بينما لم تتداوله بالمعنى ذاته بال وردت ترجمته في النصين العربي والفرنسي بمفهوم الجنس، بمعنى(الذكر والأنثى في نطاق المجتمع).فتعريف عبارة(نطاق المجتمع) يرد للإشارة إلى دور النوع المكتسب من المجتمع، وهو دور يمكن ان يتغير ويتطور في نطاق المجتمع نفسه.

وهذه المؤتمرات جميعا تدعو الى إلغاء الفروق البايولوجية او الاختلافات بين المرأة والرجل اجتماعيا ووظيفيا واقتصاديا بما يعزز ويفعل من دور المراة في التنمية.(٢)

ولابد من القول: ان الحركة النشوية العالمية((الفيمينزمfeminism) قامت على مفهوم الجندر وما ترتب عليه من مفاهيم المساواة والعدالة،وعلى وجه الخصوص،بعدما أسست المنظمة الدولية للأمم المتحدة (لجنة مركز المرأة) التي تبنت مقولاتها وتبذل الجهود من اجل

تحقيقها.هذه المنظمة التي قامت بتطوير منظور"المرأة في التنمية" (women in development) لتحقيق الدور الإنتاجي للمرأة من خلال بث وتبني برنامج الرعاية(Welfare) ومكافحة الفقر (poverty elevation)والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة (Empowerment).اذ طورت هذه الحركة فيما بعد مدخلا جديدا أطلقت عليه تسمية(المرأة والتنمية development women and) والذي يحتل مفهوم(الجندر والتنميةGender and development)(Gad) موقعا مركزيا فيه. لكون هذا المفهوم أي(Gad) يؤدي إلى إعادة النظر في شكل العلاقات بين المرأة والرجل، وفي طرق التفكير المعتمدة او المتبعة في بناء مفهوم الذكورة والأنوثة.(٣) ولاسيما فان التحليل الجندري او تحليل على وفق النوع الاجتماعي يعني الخطوات المنهجية في تناول تاثيرات التنمية على المراة والرجل .

تشير الدراسات والبحوث الى ان مفهوم الجندر استخدم لاول مرة من قبل الباحثة "ان اوكلي" في مؤلفها المعنون" الجنس والنوع والمجتمع عام١٩٧٢" وعدد من الكتاب في سبعينات القرن الماضي في مجال العلوم الاجتماعية_ السوسيولوجية، من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي في محاولة لتحليل الادوار والمسؤوليات والمعوقات للمراة والرجل وعبر وصف ما يميز المراة والرجل من سمات وصفات اجتماعية في مقابل السمات او الصفات البيولوجية. وساد استعمال المصطلح عالميا في فترة الثمانيات من القرن الماضي في المناقشات المحتدمة حول اثر سياسات التكيف الهيكلي على اوضاع المراة.(٤)

وما زال الجدل والنقاش مالوفا حول دراسة الانوثة والذكورة وتحديد الفارق بين الجنس والجندر،فالجنس مصطلح بايولوجي والجندر مصطلح اجتماعي. الامر الذي اقتضى من الناشطات في قضايا المراة في العالم البحث عن نضرية لاصول هوية الجندر: سايكولوجية معرفية، وسايكوتحليلية، وسوسيولوجية اجتماعية، واقتصادية، بل مزيج من هذا بشكل كامل .

وعلى العموم فالجندر (Cinder) لفظة انكليزية ماخوذة من اصل لاتيني ومعناها في الاطار اللغوي _ اللفظي (Genus) او (Sex) بمعنى الجنس البشري من ذكورة وانوثة والذي يتحدد على وفق التقسيم البايلوجي الى الذكر والانثى أي يرتبط بالمميزات لبايلوجية المحددة التي تميز المراة عن الرجل والتي لايمكن تغييرها حتى بتغير الثقافات او تغير الزمان والمكان ' كما في التعدادات الاحصائية او جمع المعلومات في

الدراسات الميدانية وتحليل نتائجها على اساس تقسيم الجنس الى ذكر وانثى ' وعلى وجه الخصوص ' في تماهي محسوم للتقسيمات الموازية وغير المتكافاة اجتماعيا الى الذكورة والانوثة .
الامر الذي يسهم في التحول الى مفهوم النوع الذي يلفت الانتباه الى المسائل ذات الاساس الاجتماعي لحسم الفروقات بين الرجل والمراة ' لمعرفة ما هية الصور النمطية الثقافية للرجولة والانوثة هذا على المستوى الرمزي ولمعرفة تقسيم العمل على اساس النوع في المؤسسات والتنظيمات على المستوى البنائي ايضا .
وهكذا ظهر مفهوم النوع الاجتماعي في الدلالة الاصطلاحية للفظة الجندر (Gender) الانكليزية . والذي صار مضمونه التعبيري هو " دراسة العلاقة المتداخلة بين المراة والرجل في المجتمع" وتسمى هذه العلاقة (Relation Ship Gender) والتي تحكمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية ' عبر تحليل الادوار والمسؤليات والحاجات الخاصة لكل من النساء والرجال في كل مكان وفي أي سياق اجتماعي .
بمعنى اخر ان الجندر(=النوع الاجتماعي) هو المفهوم الذي يوضح العلاقة بين المراة والرجل على اساس اجتماعي وثقافي وسياسي وديني.
اويلفت الانتباه الى الجوانب ذات الاساس الاجتماعي للفروقات بين النساء والرجال،بوصفها اختلافات مصطنعة اوجدها البشر انفسهم عبر تاريخ الانسانية الطويل.او هو من منظم للحياة لكون الجندر بجميع معانيه يتشكل اجتماعيا ومن ثم يمكن اعادة تشكيلة.
واذن لايمكن تعريف الجندر من خلال مصطلحي المراة والرجل.فاذا كان الجنس(الذكورة والانوثة) الذي يولد به الانسان بيولوجيا غير قابل للتغيير،فان الاجتماعي(الجندر) قابلا للتغيير بوصفه يتكون اجتماعيا.
والذي يتم من خلاله تحديد ما يسمى؛الهوية الجندرية(GENDER Identity) للإنسان ومعناها شعور الانسان بنفسه كذكر او انثى او ادراك الذات كذكر او انثى او الشعور الشخصي بالذكورة والانوثة".(٥)
وهذه الهوية تؤثر فيها العوامل النفسية والاجتماعية، وتشكل هذه العوامل بدورها نواة الهوية الجندرية.
وتاسيسا على ما تقدم صار دعاة مفهوم الجندر يشيرون اليه لما يتضمن من دلالات تحرير المراة ودورها في التنمية أي صار يستخدم كمدخل لموضوع(المراة في التنمية).لذا عد مصطلح الجندر مدخلا لموضوعات تتعلق بالمراة(المراة والتنمية)و(المراة والمساواة)

و(المراة وحقوق الانسان)والتركيز عليها كقضايا اساسية من قضايا المجتمع الدولي في الوقت نفسه.
اذن فالجندر او النوع الاجتماعي(Social Gender)معناه؛ الأداة التحليلية التي تفسر العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال في المجتمع وتاثيرة هذه العلاقات على دور مكانة المراة في المجتمع، عبر تقدير او تقويم وضع المراة في المجتمع نسبة الى الرجل الى جانب ما تحكم في هذه العلاقات من عوامل اقتصادية واجتماعية و ثقافية وسياسية ودينية وبيئية وتعلمية وقانونية ودولية، والتي يراجع بموجبها ادوار المراة والرجل ومشاركتها في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية،وانعكاساتها على قيمة العمل عبر التوزيع المتساوي للمقدرة الاقتصادية في اطار التوزيع المتساوي للفرص المتاحة والكفاءة والقدرة على التاثير، ومن خلال الادوار الانجابية والتنظمية التي تقوم بها المراة والرجل، بما يوجد مناخا مناسبا للتنمية الفعالة في المجتمع ليس على وفق مفهوم الفوقية او التفوق الذي يكون للرجل فيه وضعا اساسيا في المجتمع،بينما يكون للمراة وضعا ثانويا في المجتمع نفسه،بل على وفق مفهوم التمكين أي تمكين المراة.
ومن ثم فالجندر لايعنيه الجنس ولاشان له به، أي لايقصد الجنس البشري،بل يعنيه ادوار النوع الاجتماعي بوصفه مفهوم اجتماعيا والذي يتمثل بالمراة والرجل وماهيه دورهما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على وجه التحديد.مما يوجب القول بان نشر مفاهيم الجندر في المجتمع ستغدو حقيقة حتمية لما تشهدة الحياة من متغيرات تقنية وثقافية وصعوبات اقتصادية ستؤدي بالضرورة الى ترسيخ المساواة في المسؤوليات والادوار الاجتماعية المختلفة للمراة والرجل.
وربما يعد ما تقدم مدخلا لازالة ما لحق بالمصطلح من غموض من جانب؛ ومن جانب اخر ما شكل من فهم خاطي له لدى من يعني بقضايا المراة حينما يجعل منه انعكاسا لمفهوم حقوق المراة وتجدر الاشارة الى تعدد مصطلحات مفهوم الجندر في ترجمته العربية او في تعريبه منها: "الجنس البايولوجي ، الجنس الاجتماعي ، الدور الاجتماعي ، النوع الاجتماعي . "(٦)

للجندر مبادئ أساسيه تشكل مضامين تطبيقية له يركن اليها في حال تنفيذه منهجا في السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الدول اوتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية_ك:العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة(السيداو)،الى جانب الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية_اذ تسهم هذه المبادي في فهم الجندر او ادماجه في تلك السياسات او الاستراتيجيلت. ارتايت عرضها لغرض للاستكمال بحثنا في مفهوم الجندر. وتتحدد هذه المبادي ب:

. العلاقة الجندرية:

وهي الطريقة التي يتم عبرها تحديد مسؤولية المراة والرجل على اساس العوامل المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية،وتقييم ادوارهما المتغيرة،على وفق تغير الوقت وتباين المجتمعات وما هية العلاقات السائدة فيها كالاعرق والاقليات والعمر.

. المساواة الجندرية:

وتعني المساواة المتحققة للمراة والرجل في حال تمتعها في الحقوق والواجبات والفرص المتساوية عبر الغاء التمييز على اساس الجنس ، وتنفيذ مباديء حقوق الانسان المعلنة.

.الانصاف الجندري:

ومقصوده التكافؤ والعدالة والاعتبار للفوارق في الظروف والاحتياجات بالنسبة للمراة من جهة والرجل من جهة اخرى.مع التصدي لواقع التعصب الموجه ضد المراة.

.التحليل الجندري:

وبه يتم فهم الفروقات بين الجنسيين على وفق الظروف الحياتية والحاجات والمشاركات والقدرات على الوصول الفى المورد والتحكم فيه ومدى المشاركة في التنمية وصنع القرار الى جانب ما يتعلق بالادوار المناطة بالمراة والرجل.الامر الذي يكشف عن عدم التساوي في توزيع الفرص بينها في المجتمع.

.البعد الجندري:

يتضمن تصنيف المعلومات حسب عمل المراة والرجل ومن المستفيد ومن يتخذ القرار، وما هي الموضوعات التي تثيرها النساء وما الوسائل التي تحقق فعل التوازن في العلاقات بين المراة والرجل.

.المنظور الجندري:

ويعني معالجة أي موضوع او نشاط ما يخص المراة والرجل على وفق مفهوم الجندر.

.الاندماج الجندري:

ومعناه تحقيق المساواة بين المراة والرجل في جميع الانشطة وتمكين المراة وتعزيز مشاركة الجميع في تفعيل مفهوم الجندر بدلا من النظر الى الية وكانه نهج ينطبق على المراة وحدها في المجتمع دون الرجل.

.الدور الجندري:

ومعناه تحديد الادوار التي تقوم بها المراة والرجل على وفق التخطيط القائم على اساس النوع الاجتماعي والتي تتمثل في ادوار اساسية هي:دور الانتاجي المنزلي والدور الانتاجي والدور المجتمعي والدور السياسي.

.التخطيط الجندري:

وهو التصور الذي يضعه المخطط بشكل منطقي عند التخطيط لاي مشروع على وفق صياغة الافتراضات والتوقعات التي ربما تؤثر بشكل او باخر على تنفيذه وتحقيق الهدف المنشود منه.(٧)

تبنى صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة (اليونفيم) بعد مؤتمر بكين برنامج عمل تمكين المراة " من خلال اطلاق مبادرة برنامج متابعة ما بعد بكين عام ١٩٩٦ بالتعاون مع الاتحاد الاوربي ،وكان من اهدافه تعزيز الاليات المعنية بامراة وترجمة منهاج عمل بكين الى استراتيجيات وخطط عمل وطنية ودعم التخطيط الجندري وادماج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية الشاملة لزيادة مشاركة المراة في صنع القرار ".(٨)

وتأسيسا على ما تقدم ارتكز مفهوم الجندر او النوع الاجتماعي _ للترجمة العربية للمصطلح _ على مفهوم التمكين (Impower Mednt) _ أي باستبدال مفهوم القوة (Power) ومعناه " القوة لانجاز شيء ما "_ في دلالة على دور المراة المتعلمة اجتماعيا وصحيا ، فهما الاساس في التمكين . لما يوجد من مناخ مناسب للتنمية الفعالة في المجتمع . وبما يحقق النوع الاجتماعي فقط من علاقة متوازنة بين المراة والرجل.

ويعني مفهوم التمكين تمكين المراة اولا ، من خلال " ايجاد الظروف التي تساعد المراة والرجل على السواء ان يوجها احتياجاتهما اليومية والمستقبلية ".(٩) عبر توفير الاليات والوسائل الثقافية والتعليمية والمادية التي تسمح للمراة والرجل معا من المشاركة في اتخاذ القرارات والتحكم بمواردها في الحياة ، وتسهيل الاجرارت لهما ليسهما في مسيرة التغيير بشكل فعال في حياتهما الشخصية وحياة الاخرين من خلال الوصول الى الموارد والتدريب واتخاذ القرارات ومعرفة القدرة على الوعي بالمشاركة الفعالة في المجتمع.

أي بتقوية المرأة عبر مساواتها مع الرجل في النفوذ والادوار والفرص وتحقيق نهوضها ' عبر اقرار القوانين التي تضمن هذه المساواة الى جانب خطوات التوعية والتربية والتركيز في المناهج التعليمية والاعلام لنشر ثقافة المساواة والتمكين .

هذه المساواة التي انعكست باوضح صورة في تعاليم الاسلام والتي تمثلت في سيرة الرسول الكريم (ص) الذي كان مثالا على اقرار المساواة بين المراة والرجل وعدم التمييز بينهما . في مقابل تلك العادات والتقاليد والاعراف التي شوهت صورة المراة وانتقصت من حقوقها ودورها الاجتماعي لحساب ذكورية المجتمع مهما تباينت الاديان.

الى جانب العقلية او الذهنية التي يشوبها التزمت الديني المذهبي او الطائفي والمجتمعي المنطلقة من التمسك بتلك الاعراف والعادات والتقاليد اذ يغدو الرجل فيها كلي السلطة أي هو القاضي والمقرر والامر والناهي ، والذي يجعل من المراة مطوقة بالاساطير والصور والعقائد الجامدة والتعريفات والقوانين والقيود والخوف ، مضللة بالاعتقاد بالنظريات المنسوجة حولها والتي تؤيد تبعيتها ' وتمنعها من معرفة ماهي محرومة منه ".(١٠)

مما تحول دون تعلم المراة ومن ثم تمكينها في المجتمع وهو ما يجب الغائه او الحد منه وتخطيه نحو مفهوم التمكين الذي يؤكد على اعتزاز المراة بكونها انثى وامراة جديرة ومتعلمة ومنتجة ومنجبة ، لكن دونان يتحول الزواج والانجاب الى غاية بحد ذاتها بل خطوة نحو تحقيق اكتمال المراة وتمكنها من القيام بادوارها المختلفة في مجتمعها بما

يحقق لها من دور ريادي في المجتمع ولا سيما فيما يتعلق بتقدمه وتنميته.(١١)

الامر الذي يؤشر بشكل جلي مديات الارتباط بين مفهومي التنمية والتمكين بمفهوم الجندر او النوع الاجتماعي .

فمن خلال التنمية تتوفر للمراة والرجل الفرص المتساوية والمتكافئة في مجالات الحياة ، ومن خلال التمكين تتحقق للمراة والرجل المشاركة في اتخاذ القرارات في ادارة حياتهما على على قدر متساو . وفي الوقت نفسه فان تمكين المراة يعني تمكين الاسرة وتطويرها وانعكاساته على تقدم المجتمع .

يلاحظ على اغلب برلماناتنا العربية على سبيل الذكر ' ان عدم تساوي نسب التمثيل البرلماني او النيابي لاتؤدي الى اتخاذ القرارات المناسبة لتمكين المراة اذا كان هناك ضعف في وعي النائبات البرلمانيات بقضايا المراة .

وكما هو معروف فان نسبة تمثيل المراة في البرلمان او المجلس النيابي قليلة في العادة 'الا في حال حصول المراة على مقاعد برلمانية عن طريق الكوتا او التكتل النسوي ' والذي ربما يثير التساؤلات عن احقيتها في التمثيل البرلماني . الى جانب ما يسود المجتمع من قيم وتقاليد وانماط فكرية عن الدور التقليدي المطي للمراة ' اذ تشكل عائقا

حقيقيا دون وصول المراة من ذوي المؤهلات القيادية الى المراكز السياسية او مراكز صنع القرار والنفوذ .

الامر الذي يوجب على النساء تحديد المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في العملية السياسية وفهمها وتعميق المناقشات حول سبل مواجهتها لتوكيد دورها الهام في المجتمع عبر التركيز على مساواة الجندر .

ومن اجل تحقيق الادماج الجندري في قضايا المراة وتمكينها من المشاركة في العمل السياسي للتدليل على ماهية ادماج الجندر في نشاط المراة الانتخابي على وجه التحديد ' لابد من تنظيم ورش عمل وندوات والمؤتمرات والاجتماعات ' يتم عبرها تحفيز الحوار حول النظام الانتخابي المعمول به'بما يدعم المساواة في مشاركة المراة والرجل معا ' ومن خلال سعي الاعلام الى تغطية الامور الانتخابية ' الى جانب تمثيل المراة في النقاش حول النظام الانتخابي كمختصة او مشاركة للوصول الى مشاركة سياسية عادلة تاخذ بالاعتبار ماهية المؤثرات والخيارات بالنسبة للمراة والرجل والتي ربما تتمثل بالصورة النمطية للمراة واثرها على مشاركتها في العملية السياسية .

ولايتم ذلك الا بوجود قاعدة للبيانات لدى الجهة ذات العلاقة والتي تعمد الى توجيه الدعوة للشخصيات النسوية المؤثرة والمؤهلة والمتجاوبة والمتخصصة في مجال قضايا الجندر الى جانب الشركاء المتجاوبين مع مواضيع الجندر لتشجيع المراة على المشاركة وتوثيق ومتابعة هذه الفعالية في وسائل الاعلام عبر افساح المجال للمراة للتحدث الى وسائل الاعلام واستغلال المؤتمرات الصحفية لاطلاق التصريحات حيث يكون الحضور مكثف لوسائل الاعلام ،الى جانب المهاتفات مع المحطات

الفضائية والاذاعية ومساهمة المراة في المقالات التي يــتم نشــرها ، وتحرير المنشورات الخاصة بمشاركتها من خــلال قــراءة النصــوص القانونية وتحليل الموقف السياسي لتبني بموجبهما مشاركتها السياسية وممارستها للفعل الانتخابي .

وبموجب ماتقدم فان مفهوم الجندر لايهتم بالمراة وحدها ، على الرغم من كونه يولي بها الاهتمام نظرا لوضعها في المجتمعات من حيث التمييز الواقع ضدها ، الا ان تطور المجتمع وتقدمه على وفق مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) يعني تطوير واقع المراة والرجل معا فالتاريخ حكاية المراة ولارجل معا اذ لاتاريخ باحدهما دون اخر يكافئه ويكمله .

ولان تطوير قضايا المراة لابد ان تراعي بالضرورة دور الرجل ايضا ، مما ينعكس بشكل مباشر على تطوير واقع المجتمع في مستوياته المتعددة والمتنوعية السياسية والاقتصادية والثقافية .

في الوقت الذي تشكل مجموعة متنوعة من المؤسسات علاقات النوع الاجتماعي ايضا ك :الأسرة والنظم القانونية .

ومن اجل تمكين منظمات المجتمع المدني والمراة من التعبير عن مصالحهما في السياسة والمجتمع ، وبما يحقق المشاركة الواسعة للمراة في العملية السياسية وصنع القرار ، من جانب ، وتبادل المعلومات والخبرات فالجندر بين المشاركين في العملية السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل دور هذه المنظمات من جانب اخر ؛ نرى ضرورة مراعاة مفهوم الجندر في التخطيط الذي ياخذ في الاعتبار تاثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين ، أي ان ياخذ المخطط في اعتباره الاختلاف في النوع الاجتماعي ، فكلما تحققت المساواة في المفهوم الجندري تعمق اسهام المراة والرجل معا في عملية التطوير والتنمية سواء اكان ذلك متعلقا بحياتهما الشخصية او بحياتهما في المجتمع . فكلاهما يعتمد على الاخر .

مع شمول عملية التخطيط على تحقيق مشاركة اوسع للمراة في جميع مراحل التخطيط للتنمية ابتداء من خطوة تحديد المشكلةو وصولا الى توجيه لاهداف ، أي من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ ، وما بعدها من التقييم فتعني التنمية من هذه الزاوية ، مواجهة مشاكل المرأة والرفع من مستوى حياتها اجتماعيا واقتصاديا . مع الاعتبار لعدد النساء الذين يشكلن النصف او مايزيد من عدد السكان ، فتجاهلهن يحول دون تقدم عجلة التنمية في المجتمع ، الامر الذي يوجب تفعيل موضوع الجندر في عملية التنمية على وفق فهم السياسات والاستراتيجيات ضمن المجتمع لمديات التباين والتنوع بين الجنسين في الضروف والاحتياجات الحياتية والمشاركة وحرية الوصول والتحكم في الموارد والتنمية واتخاذ القرارات .

الى جانب الاهتمام بالدراسات النسوية في مجالات القانون والاعلام والتنمية والتربية واللغة بما يحقق تمكين المراة . وايجاد قاعدة معرفية ولغوية مشتركة بين المراة والرجل تبتعد عن التمييز ضد المراة القائم على الاقصاء والتهميش والتغييب في تاريخنا وادبنا ولغتنا وثقافتنا . ومراعاة ادراج المراة في عمليات التخطيط بما في ذلك صنع التشريعات والسياسات والبرامج وعلى كافة المستويات بما يسهم في الافادة من خبرة المراة وكفائتها وبوصفها عنصرا اساس في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج في كافة السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، بما يضمن افادة المراة من هذه السياسات والبرامج ، متساوية في ذلك مع الرجل مما يسهم في الانتقال من المراة في التنمية الى المراة والتنمية وصولا الى الجندر والتنمية ، لهذا عد الجندر من المفاهيم التنموية الامر الذي يقتضي ضرورة ادماج قضايا

الجندر ضمن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الذي يرفع من مستوى الوعي المجتمعي بالادوار المختلفة للنساء والرجال ضمن المجتمع مع الفهم العميق لمفهوم الجندر في الوقت نفسه . وليحقق من ثم ربط قضايا المراة بقضايا المجتمع ككل .(١٢)

ولابد للنساء انفسهن القيام بالنشاط السياسي والثقافي والفكري للوصول الى حقوقهن انطلاقا من رصد وتحليل التشريعات الصادرة في اطر المواطنية والاحوال الشخصية والقانون الجزائي وقانون العمل والضمان الاجتماعي والتعليم وغيرها .ولكون معظم الدول موقعة على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ، واعلان بكين ، وقرارت منظمة العمل الدولية ، فان ذلك يمثل تحديا رئيسيا لجميع المنظمات والمؤسسات والوكالات التي تعمل في ميادين التنمية والتطوير والتوعية .

ملحق رقم (١)

مخطط للادماج الجندري

يضع المخطط في اعتباره تضمين الجندر في الهدف الذي يحاول تحقيقه والمتجاوب مع الجندر، مع مراعاة تعدد الخيارت الممكن تطبيقها لادماج الجندر والتي تتوقف على : مدى احتواء الموضوع على ابعاد جندرلية واضحة ، ومدى قابلية تطبيق هذا الاندماج وصولا الى اكتساب بعض الخبرات لتطوير الاداء في مجال صياغة الهدف المتعلق بالجندر .

<u>الهدف الرئيسي....</u>

تمكين النساء من التعبير عن توجهها في المشاركة في السياسة وقيادة المجتمع بالتركيز على الفئات التي تعمل على دعم مساواة الجندر .

مثال.. العمل من اجل مشاركة سياسية عادلة مع مراعاة اختلاف المؤثرات وخيارات بالنسبة للمراة والرجل كالصورة التقليدية النمطية للمرأة وأثرها على مشاركة المرأة في العملية السياسية .

الخيار الآخر.. صياغة هدف متجاوب مع الجندر ...

مثال.. في التوجهات العامة لصنع القرار لابد من تمثيل المرأة فيها تمثيلا عادلا بوصفها جزءا متكاملا من العملية السياسية ولمثل هذا التصور المتجاوب مع الجندر مؤشرات هي .

<u>مؤشر رقم (١) :</u> زيادة مشاركة المرأة في الحكومة

<u>مؤشر رقم (٢) :</u> تبادل المعلومات والخبرات في الجندر بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .

<u>نشاط تفعيل الهدف ..</u>

إقامة ورشة عمل حول النظام الانتخابي يركز على دور الحوار مع الاطراف المشاركة في وضع النظام الانتخابي من اجل دعم المساواة في مشاركة المراة والرجل معا وله مؤشرات هي :

<u>مؤشر رقم (١):</u> تبني الاعلام للافكار الجندرية في تغطية الفعاليات الانتخابية .

<u>مؤشر رقم (٢):</u> تمثيل المراة في النقاش حول نظام الانتخابي كمختصة ومشاركة.

ملحق رقم (٢)
مخطط للتحليل الجندري
مجلس النواب العراقي أنموذجا

يضع المخطط في نظره عدة تساؤلات أثناء وضعه لمخطط التحليل الجندري وهي: ما الأدوار المختلفة التي يقوم بها الرجل والمرأة ؟ وماهي الموارد المتاحة لهما ؟ وماهي العوامل المؤثرة عليهما ك : القانون والتشريعات والثقافة والمجتمع والتنمية والتقنية؟ وما هي آلية توزيع الفرص والموارد المتاحة بينهما؟.

علما بأن الادوات الأساسية للتحليل الجندري تراعي تحليل نوع المؤسسة (وهي مجلس النواب العراقي) وسياستها وأهدافها وأنشطتها، وتحليل كمي لهيكلها، وتحليل نوعي لهيكلها، وتحليل مواردها المالية، والإطار العام لمميزاتها ومعوقات عملها.

وربما يمكن الإفادة من بعض الأسئلة الإرشادية في تحفيز جمع المعلومات الهامة المتعلقة بالجندر تسهل تجاوب المؤسسة مع قضايا الجندر، على وفق الآتي: ماهو مجال عمل المؤسسة؟

ما مدى نفوذ المؤسسة وأهميتها في مجال عملها؟ هل يعد مفهوم الجندر مسألة هامة في رؤية المؤسسة واستراتيجيتها؟ وهل تتعامل المؤسسة مع قضايا الجندر في جميع مشاريعها؟ أم تعد مبادرات المؤسسة أقرب الى قضايا المرأة منها إلى إدماج الجندر؟ ما مقدار التمثيل للمرأة على مستوى الإدارة وبين الكوادر الفنية والمختصة؟ هل توجد في المؤسسة وحدة تعني بالقضايا الجندرية؟ هل يتم تقييم المؤسسة بشكل عام بأنها مع قضايا الجندر أم العكس ؟ .

١. تحليل نوع المؤسسة (سياستها وأهدافها وأنشطتها)

الموضوع	الأدوار سياسة ،مجتمع	الاحتياجات العملية ،الإستراتيجية
سياسة المؤسسة		
هدف المؤسسة		
الانشطة		

٢. تحليل أداري :

القســـــــــم /الإدارة /الوظيفة	ذكر	انثى

٣. تحليل نوعي لهيكل المؤسسة :

الأفراد مدير الهيئة	التنفيذ	أبداء	مشاركة	قرار
أدارة	أنثى –أنثى	ذكر – أنثى	ذكر – أنثى	ذكر – أنثى
رئيس قسم				

٤. تحليل لموارد المؤسسة وطريقة توزيعها (الوصول والسيطرة):

الموارد	وصول		سيطرة	
تدريب	ذكر	انثى	ذكر	انثى
معلومات				
تخطيط				
سفر				

٥. العوامل المؤثرة (المساعدة والمعاكسة):

العوامل المؤثرة	عوامل مساعدة ذكر –انثى	عوامل معاكسة ذكر– انثى

٦. اطار عام لمميزات المؤسسة وسلبياتها :

الموضوع	نقاط الضعف	نقاط القوة
نوع المؤسسة سياسة المؤسسة		

هوامش البحث ومصادره

١. أنظر : مفاهيم عالمية: التذكير والتأنيث (الجندر)، ترجمة أنطون أبو زيد، ط١ ، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥ (نشر على شبكة نادي إقرأ، ص ١-٢) .

٢. أنظر لمزيد من التفصيلات : مشروع الجندر: من وثائق الأمم المتحدة http // nilenet. 8k.com ص ١-١٠ .

٣. أنظر: بريدج، الجندر والتنمية، ملخص التقرير العام ل"سوبيربا أكير كار" معهد التنمية، تشرين الثاني،٢٠٠١، وأنظر ايضاً : الموسوعة البريطانية، مادة : جندر.

٤. أنظر : شبكة النبأ لمعلوماتية، مصطلحات نسوية الجندر: ص١-٤ .

٥. أنظر: شبكة نساء سورية، مدخل في تعريف الجندر ص٤ ، وأنظر ايضاص ، محمد شريح، في بحثه: مفهوم الجندر ودوره في نشاط المنظمات الدولية،<http//www.lahaonline.com p2

٦. انظر: شبكة النبأ المعلوماتية، مصطلحات نسوي، الجندر: gender، ص١١ .

٧. أنظر: مرشد العمل في القضايا الجندرية، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان ٢٠٠٢ ، ص١٣-١٧ .

٨. أنظر: زهور كماي وإلهام العطار، موقع أمان.

٩. أنظر: د.نورة خالد السعد، الجندر ودوره في قضايا المرأة، ٧- يناير- ٢٠٠٦ ، http//www.lahaonline.com.pp1-3

١٠. أنظر: رضا الظاهر، في كتابه : ا؟لأمير المطرود،- شخصية المرأة في الرواية- يقع في ٣١٢ص، تعليق: عبد المنعم الأعسم، جريدة الزمان.

١١. أنظر : د.هدى رزق، خبيرة الأمم المتحدة لغربي آسيا (الأسكوا)، مفهوم الجندر عربيا- حوار: محمد الساعي، أخبار الخليج، ع ١٠٩٨٢ ، ١٧ /ابريل/٢٠٠٨ ، ص١-٩ .

١٢. أنظر: http//uis.unesco.org، اليونسكو، الوثيقة، - الإطار لإدماج النوع الإجتماعي، ٢٠٠٣ .